جريدة صوت الجنوب صفحة من تاريخ صحافة لواء العمارة
دراسة في المضامين السياسية والاقتصادية العراقية ١٩٥٥-١٩٦٢

ا.م.د. محمد حسين زبون الساعدي جامعة ميسان ـ كلية التربية ـ قسم التاريخ

المقدمــة : تعد دراسة الصحف (الجريدة)، احد أهم مكملات ابراز الحقائق التاريخية و على المستويين الحديث و المعاصر ، وذلك لاسباب عدة- ترتبط بخصائص هذا النوع من المصادر التاريخية - من بين أهمها : كونها مرآة عاكسة للواقع الآني ومن هنا نستطيع ان نصنفها من حيث الأهمية بعد الوثائق الرسمية ، كما ان الصحف تمتاز بهامش واسع من التوجهات و الميول ذات الطابع السياسي و الاقتصادي المعبر عن صفحات الحقبة التاريخية التي تتحول فيما بعد الى مادة تاريخية أخذت قيمتها التاريخية من المعاصرة للإحداث والتحولات التي تمر بها الشعوب و البلدان فهي ميدان الطبقة المثقفة التي غالبا ما تتصدر حالة التصدي لتلك التحولات سواء أكان ذلك على صعيد الرفض أو القبول ومن هنا قد نلاحظ مسألة محاربة الصحف من قبل الحكومات و الأنظمة السياسية الحاكمة لنشاطاتها او العكس ، فغالبا ما نجد إن الصحف التي تتوافق توجهاتها مع النــظام السياسي القائم على الحكم مسترسلة الإصدار وبعيدة عن تهديدات الغلق وسحب الامتياز على العكس من الصحف التي تنتقد وتصرح بمســاوئ و سلبيات النظام السياسي ، فهي غالبا ما تتعرض الى سحب الامتيــاز و الغلق ، بحجة اثارة الرأي العام وتأليب الشارع بنحو التصعيد. ولهذا فــان الصحف أخذت حيزا كبيرا في اهتمام الحكومات من حيث المراقبـــة والتوجيه.

ومن خصائص الصحف- كمصدر تاريخي- انها استطاعت ان تنقل لنــا بعض المعلومات التي غالبا ما تفتقر لها المصادر التاريخية الأخرى مما جعلها ذات أهمية خاصة عند الباحثين . غير ان هذا النوع من الدراسات لازال يفتقر الى درجة الاهتمام التي تنسجم مع أهميته وثقله ألمعلوماتي بخصوص الدراسات التاريخية ولذلك جاءت دراسة موضوع " جريدة صوت الجنوب صفحة من تاريخ صحافة لواء العمارة[*] دراسة في المضامين السياسية والاقتصادية العراقية ١٩٥٥-١٩٦٢" انسجاما مع منطلق هذه الاهمية. لتسلط الضوء على أهم ما طرح في الجريدة من مضامين سياسيــة واقتصادية أعطت انعكاسا واضحا لما يجري في العراق، وان كان ذلك نسبيا الا انه يصب في خدمة تعزيز الحقيقة التاريخية ولايمكن التغافل عنــه .

---

[*] مدينة عراقية تأسست سنة ١٨٦١، لتكون ثكنة عسكرية ، لموقعها الجغرافي الذي يقع جنوبا عن بغداد بحوالي ٣٢٠ كم ، رفض سكانها الاحتلالين العثماني و البريطاني ، للمزيد ينظر، فردوس عبد الرحمن كريم؛ لواء العمارة في العهد العثماني (١٨٦١- ١٩١٤) ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد ،١٩٩٨، ص ٩٨؛ محمد حسين زبون ، لواء العمارة في عهدي الاحتلال و الانتداب البريطاني (١٩١٥-١٩٣٢)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٠، ص ص ٢٢-٣٤.

اعتمد البحث على مجموعة مختلفة من المصادر التاريخية لعل فـي مقدمتها إعداد مختلفة من جريدة صوت الجنوب رغم فقدان عدد منها الا ان ما توفر منها كان كافيا لرسم التصورات التاريخية المبتغاة فضلا عن المراجـــع والموسوعات، وتحديدا موسوعة السياسة لعبد الوهاب الكيالي لاحتوائها على معلومات قيمة ومفصلة بعض الشئ ساهمت في تعزيز مادة البحث الذي لا ادعي فيه الكمال فان الكمال لله عزّ وجل والله ولي التوفيق .

توطئة :شهد تاريخ العراق الحديث و المعاصر موجات فكرية واديولوجة تاثرت وبشكل ملحوظ بطبيعة الحكم الذي كان يفرض سيطرته عليه وقد ادى هذا الشان الى بزوغ نشاطات اختلفت هي الاخرى في طرحها ومضامين توجهاتها بحسب المنطلق و الانتماء الذي يريد رسم هدفه الخاص بذلك التوجه ، فالصحافة في العهد العثماني ،متمثلة بصحيفة (الزوراء العراقية) (١٨٦٩- ١٩١٧)امتازت بطرح المواضيع الادارية ونشر بعض نصوص الفارمانات (القرارت) الخاصة بالادارة العثماني وتنظيم شؤون الدولة ، وتضمينها ببعض المواضيع التي عبرت بشكل خجول عن هامش الحرية خاصة في زمن مؤسسها مدحت باشا(١)

غير ان هذا الهامش من الحريـة قد اختفى بعد مغادرة الاخير الحكم عام ١٨٧٤ ، واصبحت تلك الصحيفة لسان رسمي للحكومة العثمانية في العراق وبصورة منسجمة مع حالـه مصادرة الحريات وفرض حالة الضبط الخبري ومراقبة اي تعبير من شأنة ان يؤثر على سطوة الدولة العثمانية في العراق ، وقد جاء هذا النمط من مسار التوجه فـي اطار سياسة الدولـة العثمانية التـي حاولت تتريك المجتمعات العربيـة وتثبيت ركائز حكمها فـي وقت شـهدت فيـه الدولة حالة من الضعف والتراجع على الصعيدين الداخلي و الخارجي، في ظل النهوظ العربـي ومحاولتـه الاسـتقلال مـن الهيمنـة العثمانيـة ولمـدة اربعـة قـرون(٢) وخـلا حقبـة الاحـتلال البريطاني للعراق (١٩١٤- ١٩٢١)، استغل البريطانيين الجانب الصحفي وتوظيفة من اجل الضغط على الرأي العام بما يخدم مصالحهم المكتسبة انذاك ، اذ اصدر المحتلين فـي نشره خبرية مطبوعة وباللغتين العربيـة و الانكليزيـة تتنـاول المواضيع المتعلقه بالتظليل الاعلامـي الذي يصب في خدمة توجهات الاحتلال ومصالحه، وقد تطورت هذه النشرة فـي اواخر عام ١٩١٧ لتخرج باسم جديد هو " العراق في زمن الحرب " ، غير ان هذا الامر لم ياخذ طابع الاستمرار مع تنامي حالة الوعي الوطني وكشف نوايا الجانب البريطاني في السيطرة وتسخير العراق من اجل المصلحة البريطانية ، حيث اخذت الطبقة المثقفة فـي المجتمع العراقي على عاتقها تصحيح هذا المسار من خلال ممارسة دورها الوطني الطبيعي حين اصدرت عدد من الصحف التي كانت تعبر عن حالة الوعي الوطني المتنامي لتكون بذلك لسان حال من يريد التخلص من الوجود البريطاني ومن هذه الصحف لا الحصر " جريدة الفرات" الصادرة في النجف الاشرف عام ١٩٢٠ ،اذ اصبحت هذه الحريدة بمثابة لسان حال الثورة العراقية الكبرى لعام ١٩٢٠، وكذلك الامر ينطبق على " جريدة الاستقلال " التي صدرت لاول مرة في بدايات العام ذاتة ، و كانت مسارتها الخبرية تبني القضايا الوطنية العراقيـة(٣) وخـلال مرحلـة الحكم

الملكي في العراق وسطوة الانتداب البريطاني عليه (١٩٢١- ١٩٣٢)، خضعت الصحافة العراقية لرقابة مشددة ، واصبحت جميع الصحف الصادرة تحت رحمة وزارة الداخلية العراقية ، اذ تعرضت صحف عراقية عدة بسبب عدم تطابق رأيها مع توجهات البلاط الملكي العراقي وسلطات الانتداب انذاك ، مثلا لا الحصر قامت الحكومة العراقية بالغلاق صحيفة "الشعب " في ١٠ نيسان ١٩٢٤ وذلك لمعارضتها الشديدة للمعاهدة العراقية البريطانية المقترحة وقامت بالاجراء نفسة مع صحيفة " الاستقلال" (٤) استمر هذا السياق في مجال انصياع الصافة لتوجهات السلطة والخضوع للمعطيات السياسية التي تخدم توجهات السلطة الحاكمة طيلة الحقبة الممتدة مابين ١٩٣٢ الى نهاية تاريخ الحقبة الزمنية المستهدفة للدراسة ، وما مرت به من مجريات متعلقة في تضييق الحريات الصحفية قد انسحب في السياق نفسة على باقي مدن العراق ومن ضمتها لواء العمارة الذي لم يشهد حراكا صحفيا بوزن ما شهدته باقي الوية العراق الاخرى ذات الثقل السياسي و الديني ، حيث صدرت في اللواء بعض الاصدارات التي خضعت لدائرة تأثير السلطة.(٥) ومن هذه الاصدارت التي حررت وصدرت نشاطاتها من لواء العمارة هي :

١- جريدة(التهذيب): صدرت في ١١/اذار/ ١٩٢٦،صاحب امتايزها انور عبد المجيد التحافي، وهي جريدة ادبية ثقافية فكاهية اسبوعية ، صدر منها ستة وعشرون عددا توقفت عن الصدور نهاية تشرين الاول ١٩٢٦.

٢- مجلة (الهدى): صدرت في ١٧/اب/ ١٩٢٨، لصاحبها عبد المطلب الهاشمي ، وهي مجله علمية ، ادبية ، وممكن ان نصفها دينية لان من اهدافها مقارعة التبشير ، توقفت عن الصدور بعد ثلاث سنوات من اصدارها.

٣- جريدة(الكحلاء) : صدرت عام ١٩٣٢، صاحب امتيازها ورئيس تحريرها احمد فائق ، وفي عام ١٩٣٣، تولى مهمة رئاستها السيد عبد المطلب الهاشمي.

٤- جريدة (الكمال): صدرت عام ١٩٣٩، صاحب امتيازها كمال القطان ، وهي اسبوعية ثقافية

٥- جريدة (الفرزدق): صدرت عام ١٩٣٩صاحب امتيازها هادي الطريحي وهي اسبوعية ثقافية

٦- مجلة (الميزان): صدرت عام ١٩٤١ صاحب امتيازها عبد الواحد الانصاري، شهرية ثقافية.

٧- مجلة (الجيل): صدرت عام ١٩٤٦، صاحب امتيازها يوسف جواد المعمار، مديرها التنفيذي مهدي الخضيري، وهي نصف شهرية ، ادبية، والبعض من هذه الاصدارت كانت تطبع في مطبعة (الهدى) لصاحبها عبد المطلب الهاشمي الذي جلب هذه المطبعة للواء من اجل اخراج مجلة (الهدى) في اللواء كاملا ، حتى ان اسم المطبعة قد اخذت اسمها من المجلة المذكورة ، بالاضافة الى جريدة (الكحلاء) التي طبعت اعدادها في اللواء سيما وان الاخيرة قد تحول امتيازها لصاحب هذه المطبعة في اواخر اصدارها. (٦)

ويلاحظ مما تقدم ان جميع هذه الاصدارات تمتاز بطابع ادبي ثقافي فكاهي ، الامر الذي يسجل حالة رقابة السلطات الحاكمة انذاك، والمحاذير التي تطال كل من حاول الخوض بالجوانب

السياسية ، خاصة اذا ما عرفنا ان الاصدارات الصحقية خلال تلك الحقبة الزمنية تمثل احد اهم مصادر نقل الخبر وبالتالي خطورتها على صعيد الفعالية و التأثير ، ومن جانب اخر لم تواجه السلطات الحاكمة انذاك صعوبة في مسألة الرقابة المشددة على تلك الاصدارات بسبب محدوديتها ، فعددها قليل وكتابها معروفون .

المطلب الأول :جريدة صوت الجنوب صفحة من تاريخ الصحافة في لواء العمارة : صدرت جريدة صوت الجنوب في ١٢/شباط/ ١٩٥٠ ، في لواء العمارة ، صاحب امتيازها الاول عبد المجيد حسن الصفار ورئيس تحريرها شهاب القرملي ، في حين ان فائق بطي له كلام اخر في موسوعته الصحفية العراقية عندما ارخ لبداية تأسيس هذه الجريدة بتاريخ ١٩٥٥/٢/١٤ حيث منحت الامتياز بالقرار المرقم ٧١٤ ثم انتقل امتيازها الى عبد الوهاب عبد الرحيم ، ومن ثم انتقل الامتياز لمحمد رؤوف، وهي جريدة اسبوعية ادبية سياسية اغلقت بعد ٨/شباط/ ١٩٦٣ .(٧) اما الدكتور ابراهيم العلاف يذكر في مدونته ان هذه الجريدة سبقتها اخرى باسم جريدة (الفيلسوف) وكان اول صدور لها أوائل عام ١٩٥٣وهي أدبية أسبوعية صاحبها الأستاذ عبد المجيد حسن الصفار ومديرها المسئول المحامي عبد المنعم كريم الوتار ثم أستبدل أسمها إلى صوت الجنوب فأصبح المحامي شهاب القرملي رئيسا لتحريرها ثم بعده المحامي عبد الوهاب عبد الرحيم السوداني ثم توقفت عن الصدور بعد الثامن من شباط ١٩٦٣ وهنا يكون خبر اول صدور لهذه الجريدة يعود لعام ١٩٥٥ اقرب الى الواقع .(٨)

ومهما يكن من امر فهو ليس بالقدر الذي يؤكد ان هذه الجريدة صدرت خلال العهد الملكي ، وانها قد انجرت الى دائرة التأثير المتعارف علية وهو ان الصحافة اذا ارادت الاستمرار فعليها الابتعاد عن الخوض في المسائل السياسية و ابداء الرأي خصوصا تلك التي تتعلق بمجريات الاحداث الانية والتي يتم رسم خطوطها من قبل الدولة انذاك، وان تكتفي بتسليط الضوء حول المواضيع التي يطرحها المثقفين من ادب وشعر وبعض المواضيع التي لها صلة بالاعلانات و الجوانب الثقافية الاخرى ، وربما يكون هذا دليل على استمرار اصدار الصحف من عدمه، ولتعذر الحصول على الاعداد الاولى لهذه الجريدة ، إلا إن التوجة المذكور لا يبتعد عنها كثيرا ، اذ استمرت هذه الجريدة بالاصدار حتى بعد مجيء الحكم الجمهوري للعراق عام ١٩٥٨ .(٩)، ولكون ان هذه الصحيفة قد شمل صدورها مرحلتين مختلفتين من الحكم فلابد من تناول مواضيعها بشيء من التفصيل.

المطلب الثاني : المضامين السياسية والاقتصادية .

أولا : المضامين السياسية : من الملاحظ ان جريدة صوت الجنوب قد نالت ما تبتغية من فسحة كانت قد اضمرتها في الحقبة السابقة ، حين انطلقت بالتصدي لبعض المواضيع التي عد التدخل فيها ابان الحقبة الملكية من المحضورات المعروفة انذاك ، فنجد ان الاعداد التي صدرت خلال العهد الملكي لم تتناول الجوانب السياسية على نحو الوضوح ، واكتفت بطرق الجوانب الثقافية و الأدبية وذكر أعمال مجلس اللواء وما قدمة من انجازات على الصعيد

الخدمي ، فضلا عن الإعلانات التي من خلالها يستطيع القارئ لهذه الجريدة ان يعرف ما يدور في اللواء من امور تتعلق بالجوانب السالفة الذكر ، وبعبارة أخرى ان جريدة صوت الجنوب خلال العهد الملكي ما هي الا مرآة عاكسة للحدث الثقافي و الخدمي العام دون أن نستشعر مديات الميول السياسي الواضح والصريح لها .(١٠)

غير ان اللافت في الأمر ان أعداد هذه الجريدة في العهد الملكي قد افردت حقلا خاصا " للتبرؤ" من التهم التي تلصق لبعض الأشخاص عن طريق الشائعات وهذا ما استشف من خلال الطريقة التي يتم من خلالها اعلام العامة من الناس ، فهناك من يشيع عنهم بانهم ينتمون الى الحزب الشيوعي العراقي (١١) الامر الذي يعرض فيه الشخص حياته لخطر الاعتقال او حتى التصفية الجسدية ، حينها يقوم ذلك الشخص برد هذه التهمة بعبارات واضحة وصريحة مع نعت الافكار الشيوعية " بالهدامة".(١٢) ومهما يكن فان هذه الصورة التي رسمتها صفحات جريدة صوت الجنوب تعطي مؤشرا على التعبير الخجول لأمرين الأول الميول غير الواضح للنظام الملكي ، خاصة ان هذه الجريدة قد عبرت عن فرحها بمناسبة الذكرى السنوية لولادة الملك فيصل الثاني معتبرة ان هذا المولد بمثابة الخير الذي استظل به العراق ، دون ذكر تفاصيل هذا الخير ، وذلك من اجل ديمومة اصدار الجريدة وعدم تعرضها للاغلاق ، في حين سجل المؤشر الثاني ظاهرة الكبت السياسي المعارض الذي أكنه سكان لواء العمارة لسياسات النظام الملكي ، حتى ان هذا الامر قد اتضح باجلى صورة في الاعداد التي تلت ثورة ١٩٥٨ ، عندما اخذت المقالات الافتتاحية لهذه الجريدة تعبر عن استحسانها لهذه المرحله التاريخية التي اعطت شكلا مميزا من اشكال النظام السياسي الديمقراطي في العراق على عكس ما كان عليه ايام النظام الملكي .(١٣) حيث اخذت تتناول بالاضافة الى ماسبق من مجالات ثقافية ،مواضيع تتعلق بعقيدة الجيش ودوره في الحفاظ على بناء وكيان البلد السياسي ، اذ تناولته باسلوب عبر عن الحفاوة و الاهتمام باسلوب ينسجم وطبيعة النظام السياسي الجديد ،وقد خلدت ذكراه بمسميات عدة منها " ذكرى ايام المجد و الكرامة" ومن بين ما ذكر عن الجيش وبطولاته جاءت عبارات النقد و عدم الرضا لما وقع به النظام الملكي من اخطاء سياسية قادت الى تلك الثورة بقيادة عبد الكريم قاسم ومنها " الجيش الذي انقذ بضربة فولاذية الشعب من حكم الحديد والنار الحكم الذي كانت تسندة حراب الاستعمار وجلاوزة البلاط البغيض"(١٤)

وهنا اشارة واضحة الى تأييد ومباركة حركة الضباط الاحرار التي لم يسجل تاريخا محددا لبدايتها ، غير ان ماهو ثابت في هذا الخصوص انها انبثقت بعد فشل ثورة مايس ١٩٤١ في العراق واعدام قادتها ، بطريقة قادت بالنتيجة الى اثارة مشاعر ضباط الجيش العراقي ، وكبت العداء لمن وقف وراء هذا الاجراء وبالتالي اخذ التفكير ومن ثم التخطيط للاطاحة بالحكم يأخذ مأخذه واصبح حدوثة شيء وارد في ذهنية هؤلاء الضباط ، سيما بعد تطوره وتأثره ببعض الاحداث العربية (الثورة المصرية عام ١٩٥٢) التي شجعت هذا التنظيم على اتخاذ اجراءات

مماثلة في تحقيق الهدف.(١٥) كما تطرق المقال الى عبارة " الحكم الذي كانت تسنده حراب الاستعمار وجلاوزة البلاط البغيض" وهنا اشارة واضحة لما كانت تمارسة السياسة البريطانية طيلة حقبة الاحتلال البريطاني (١٩١٤- ١٩٢٠) ومن بعدها حقبة الحكم الملكي في العراق بما فيها تلك التي شهدت سطوة الانتداب البريطاني على الدولة ومؤسساتها (١٩٢٠-١٩٣٢) والتي اطلق عليها تاريخيا حقبة الانتداب البريطاني،(١٦) تلك الحقبة التي شهدت تدخلات بريطانية جلية في مفاصل الدولة العراقية ، عن طريق ما يسمى بالمستشارين الذين لازموا وزراء العراق طيلة حقبة الانتداب وهم يتدخلون برسم سياسة الدولة العامة، وقد اشار الشاعر معروف الرصافي الى ذلك ببعض الابيات الشعرية حين قال:

الا بلغوا عني الوزير مقالة... له بينها لو كان يخجل توبيخ

أراك بحمام الوزارة (نورة)... وأما جناب المستشار فزرنيخ.(١٧)

كما ان الجريدة لم تغفل موضوع المعاهدات و التحالفات مع الغرب سيما تلك التي لم تفصلها فواصل زمنية بعيدة عن ثورة ١٩٥٨ وكانت من الاسباب الموجبة لاحداثها، سيما حلف بغداد ،و هو أحد الأحلاف التي شهدتها حقبة الحرب الباردة، حيث تم إنشاؤه عام ١٩٥٥ للوقوف بوجه المد الشيوعي في الشرق الأوسط، وكان يتكون إلى جانب بريطانيا من العراق وتركيا وإيران وباكستان ، اما الولايات المتحدة الأمريكية فكانت صاحبة فكرة إنشاء هذا الحلف حيث وعدت بتقديم العون الاقتصادي والعسكري للأعضاء، ولكنها لم تشارك فيه بشكل مباشر وإنما وكلت بريطانيا بالقيام به،ويعد هذا الحلف أحد أقل الأحلاف نجاحاً في حقبة الحرب الباردة.(١٨)

وقد عبرت جريدة صوت الجنوب بطريقتها الخاصة حول هذا الموضوع عندما تحدثت " ان الشعب العراقي – قبل ثورة تموز المباركة كان يتطلع الى الجيش والى قادة الجيش المغاوير لتخليصه عما كان يعانيه ... حتى لم يتورعوا عن ربط هذا الشعب الوثاب بعجلة الاستعمار ربطا وثيقا محكما بكثرة ما عقدوه من معاهدات عسكرية و سياسية وبكثرة ما انشأوا من قواعد مليئة بالنار و الحديد"(١٩) وربما اراد هذا النص تحويل ذهن القارئ الى معاهدة ١٩٣٠ ، وكذلك القواعد العسكرية البريطانية التي انطلق منها البريطانيين لاحتلال العراق للمرة الثانية عام ١٩٤١ ، وتحديدا قاعدة الحبانية.(٢٠) وبمحاولة منها بالخروج من دائرة التركيز على موضوع الجيش ورسم طريق شمولية الهدف و الطرح ، حاولت الجريدة ان تضع لها مقاما خاصا بها من خلال طرح القضايا الوطنية سيما تلك التي تتعلق بالوحدة الوطنية بين القوميات وذلك بالقول " ان التآمر هو من طبيعة الاستعمار في كل زمان ومكان وقد كان نصيب جمهوريتنا من المؤامرات الاستعمارية نصيبا غير قليل... فقد خرجت جمهوريتنا من تلك التجارب القاسية التي تعرضت لها ظافرة مرفوعة الرأس بعد ان قضت على جميع تلك المؤامرات الواحدة تلو الاخرى... وقد كانت نتيجة انتصارات جمهوريتنا على مؤامرات الاستعمار و اعوانه

انها ازدادت قوة ومنعة فتعززت عرى التضامن والتعاون بين ابناء الشعب عربا و أكرادا على اساس وحدتنا الوطنية المقدسة التي عجز الاستعمار وأذنابه كل العجز عن النيل منها"(٢١)

وكانت لها وقفة حول القضايا العربية والدولية وهي بطبيعة الحال قد مثلت رؤية الدولة الرسمية انذاك ، حينما تطرقت لتلك المواضيع وأفردت لها تعبيرات من ضمنها " يغمرنا الفرح والابتهاج والفخر بما حققته جمهوريتنا الحبيبة من المكاسب والانتصارات وكانت المساعدات الكبرى التي تواصل جمهوريتنا تقديمها الى الشعوب العربية الشقيقة في الجزائر التي كسبت استقلالها وسيادتها وفلسطين... .للمساهمة الفعلية في كفاحها القومي العادل موضع الاعجاب والتقدير لدى الامة العربية "(٢٢) ومن خلال ما تقدم يتضح ان صحيفة صوت الجنوب قد اعطت مثالا واضحا على مواقف الحكومة السياسية انذاك تجاه القضايا العربية وتحديدا القضية الجزائرية و القضية الفلسطينية وبالتالي نسطيع القول بانها قد شكلت جزءا من منظومة الوسائل الخبرية الرسمية ومعبرا اخر للسياسة الخارجية العراقية في تلك الحقبة.ولم تكتف باعطاء صورة عن السياسة الخارجية تجاه القضايا العربية بل ذهبت ابعد من ذلك عندما تناولت موضوع موقف الجمهورية العراقية من السياسة الدولية العامة بقولها" وكان مواقف جمهوريتنا في الامم المتحدة وفي سائر المحافل الدولية تهدف الى خدمة السلم ومقاومة الاستعمار والعدوان بالاضافة الى دعم القضايا العربية الكبرى والدفاع عن حقوق الشعوب العربية ومصالحها الحيوية... ساهم العراق... المقترحات الرامية الى تخفيف حدة التوتر في العالم ووجوب التعاون الدولي وانهاء الحرب الباردة وسباق التسلح... ايد العراق المقترحات الخاصة بنزع السلاح وتحريم الاسلحة النووية "(٢٣)

وهي اشارة واضحة الى السياق والنمطية السياسية التي كانت تتبعها السياسة الخارجية لجمهورية العراق والتي انطوت على فلسفة التعاون مع المجتمع الدولي دون التخلي عن القضايا العربية التي لازال بعضها قيد المطالبة والمخاض السياسي نحو تحقيق هدفها ، كما يتضح من خلال ما تقدم ان السياسة الخارجية لجمهورية العراق قد أيقنت جيدا ان منطقة الشرق الاوسط بشكل عام والعربية بشكل خاص لا زالت تحت ظل الصراع الدولي ومجريات الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي ، يضاف الى ذلك امكانية القول بان الطبقة المثقفة في لواء العمارة قد سجلت بعض المواقف السياسية منذ منتصف الخمسينات حول مايجري حولها من احداث في الساحة العربية فهي كانت تعيش حالة التأييد والمناصرة للشعب الجزائري خلال ثورتة ضد الفرنسيين والحال ذاتة فيما يخص القضية الفلسطينية التي اصبحت جزءا لا يتجزأ من ظاهرة الشعور السياسي العام في العراق.وفي الصدد ذاته كرست الجريدة جزءا من نشاطها السياسي لما كان يقوم به عبد الكريم قاسم رئيس وزراء العراق آنذاك ، من اتصالات ومواقف تجاه القضايا العربية وحتى الدولية ومنها ما جاء برسالة نصية بعث بها الى الرئيس الجزائري احمد بن بلا (٢٤) جاء فيها " سيادة احمد بن بلا رئيس وزراء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية... .بمناسبة يوم العيد الوطني الجزائري يسرني أعرب لسيادتكم

شخصيا والشعب الجزائري الشقيق باسمي وباسم إخوانكم أبناء الجمهورية العراقية الخالدة عن أسمى التهاني والتمنيات الطيبة لسيادتكم بالذات وللشعب الجزائري البطل ، ولا غرو فأن انتصار الجزائر على الاستعمار وتمتعها بالحرية والسيادة والاستقلال هو نصر للمبادئ الإنسانية وقوة للأمة العربية " (٢٥)

من خلال ما تقدم يتضح ان توجه السياسة العامة للقيادة السياسية في العراق بعد ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ ومن أيدها من جمهور وطبقة مثقفة في العراق بشكل عام و لواء العمارة على وجه الخصوص قد جعلوا الاستعمار المباشر للشعوب العربية من قبل الدول الاستعمارية وسياسات الأنظمة العربية الحاكمة و المتأثرة بقرارات الدول الأوربية (النظام الملكي في العراق) ، وما كانت تفرضه من سطوه وتحكم بمفاصل الدولة العراقية آنذاك على حد سواء من النظرة الهادفة الى التخلص من ذلك الحيف الواقع من الطرفين، وان ما حدث في العراق من إزاحة للنظام الملكي في العراق ما هو إلا صورة مشابهة لما حدث في الجزائر ، وقد ساد هذا التوجه السياسي العام مجتمع لواء العمارة بفئاته المختلفة المثقفة و العامة وتحديدا بعد أحداث ثورة ١٩٤١ في العراق ، حيث تركت أحداثها أثرا سيئا في نفوس الأهالي لما قامت به القوات البريطانية من إجراءات عسكرية صارمة بحق العراقيين بطلب ومساندة النظام الملكي في العراق وممثله بالوصي عبد الإله.(٢٦) وبخصوص القضية الفلسطينية فان الجريدة تمسكت وبصورة واضحة باحقية الشعب الفلسطيني ورفض الاحتلال "الاسرائيلي" لأراضيه المخصبة من الجانب الصهيوني ، ولحساسية الموضع وتمحوره في مشاعر الشعب العراقي بشكل عام فان الطبقة المثقفة عبرت عن تلك المشاعر بصورة مستمرة وبنفس الوتيرة التي بدأت منذ بداية القضية وحتى نهاية السقف الزمني للدراسة ، وهذا ما نلاحظه في سياق طروحات الجريدة وفي عهدي إصداراتها الملكي و الجمهوري غير ان بعض ما طرح بهذا الخصوص قد امتاز بالجرأة و الوضوح رغم ما كانت تمر به الساحة السياسية العربية بشكل عام و العراقية بشكل خاص من متغيرات خطيرة لها انعكاساتها على السياسة الخارجية العراقية، فحلف بغداد عام ١٩٥٥وما فرضته طبيعة هذا الحلف على مجريات دينامية الصراع العربي "الاسرائيلي" ومن ثم العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، تأتي جريدة صوت الجنوب بعد اربعة اشهر من تاريخ ذلك العدوان وتفرد موضوعا تحت عنوان " لا صلح مع إسرائيل"(٢٧) عبرت من خلاله عن مضمون نبض الشارع في لواء العمارة وما يكنه عن مشاعر تعاطف تجاه تلك القضية موضحا أحقية ومضلومية الشعب الفلسطيني في قضيته العادلة.

ثانيا :المضامين الاقتصادية : يعد الجانب الاقتصادي من بين ابرز السمات والمظاهر التي تعكس درجات ما حققه النظام السياسي سلبا كان ام ايجابا ، كما وانه في الوقت ذاته الطريق الاسهل لنقد ذلك النظام باعتباره الخط الابعد عن تماس السلطة السياسية وما يدور فيها من توجهات وتطلعات لا تريد للعامة الخوض بها وباي شكل من الاشكال لذلك نجد ان الطبقة

المثقفة قد لجأت الى اسلوب ابداء الرأي فيما يخص الجوانب الاقتصادية وهو شكل من اشكال النقد السياسي في مجمله العام ، وقد لجأت جريدة صوت الجنوب الى هذا الاسلوب وتحديدا من منتصف الخمسينيات الى عام ١٩٥٨ وهو التاريخ الذي شهد فيه العراق تحولا سياسيا بعد الاطاحة بنظام الحكم الملكي ليحل محله النظام الجمهوري، فخلال هذه الحقبة اكتفت النخبة المثقفة في لواء العمارة بطرح المشاكل الاقتصادية التي يشهدها اللواء مع بعض الجوانب الاقتصادية الاخرى التي تهم العراق ككل ، فمثلا نجد ان الجريدة طرحت مشكلة عدم استغلال الثروة السمكية في لواء العمارة وعدم استغلالها بالطريقة الامثل وبما تخدم ابناء اللواء ، حيث ربطت مشكلة ارتفاع اسعار هذه المادة في اللواء بسوء الادارة واهمالها من قبل الحكومة العراقية انذاك رغم ان اللواء يعد من اكثر مناطق العراق انتاجا لهذه المادة ففي مقال لها ذكرت فيه " والسبب يرجع الى تصديره بكثرة الى الخارج من مراكز صيده لذا نلفت أنظار المسئولين الى مراعاة حاجة البلد الاستهلاكية لهذه المادة الغذائية والضرب على ايدي المهربين الجشعين "(٢٨) وهي إشارة واضحة تنفضي بعدم اهتمام الحكومة باقتصاد الفرد رغم ان الدخل الذي يتقاضاه الفرد العراقي لا يتحمل عبئ الغلاء المعيشي وهي مسؤوليه تقع على عاتق الحكومة و الانتباه لها وقد تكون هذه من ابرز الرسائل التي ارادة النخبة المثقفة في اللواء معالجتها .

وفي الصدد ذاته تحدثت صوت الجنوب عما كانت تقوم به غرفة تجارة اللواء من نشاطات كان الغرض منها النهوض بواقع المدينة الخدمي وبالتالي خدمة المنظومة الاقتصادية للعراق ككل ففي ٢٢ من ايلول ١٩٥٥ ، رفعت غرفة تجارة اللواء مذكرة الى السيد رئيس الوزراء جاء فيها " بوجوب انشاء سدود على طول نهر دجلة لرفع مستوى المياه في اللواء كما طالبت بتخصيص حفارات دائمة لازالة الترسبات في قعر النهر وقد ذكرت الغرفة ان لواء العمارة يعتمد اقتصاديا وتجاريا على مياه نهر دجلة اذ ان معظم مزارعه تروى مباشرة منه بواسطة المكائن الزراعية كما ان صادراته وارداته تنقل من العمارة واليها بواسطة وسائط النقل النهرية عن طريق نهر دجلة... اخذت حالة نهر دجلة في لواء العمارة بالتردي سنة بعد اخرى "(٢٩)

ويلاحظ من خلال ذلك ان الرسائل التي حملتها تلك المقالات كانت تتضمن مايلي :

١- ان لواء العمارة كغيرة من الوية العراق قد شهد تقصيرا حكوميا خلال الحقبة الملكية سيما في مجال الخدمات العامة الامر الذي جعل اغلب اهالي اللواء يبتعدون عن مسألة التعاطف مع النظام الملكي ، وتحديدا في خصوص موقفهم المؤيد لثورة ١٩٥٨ في العراق .(٣٠)

٢- ان النقد الاقتصادي والخدمي الذي عبر عن حاجة اللواء المستمرة للخدمات المطروحة في الجريدة ما هي الا صورة واضحة وجلية لحالة الرفض الادبي للسياسات الاقتصادية وتتبعها السياسية ، خاصة اذا علمنا ان المنضومة الفكرية للواء قد صيغت تحت ظروف قاسية منذ عام ١٩٤١ ولحين ١٩٥٨ ، تلك الحقبة التي شهد فيها اللواء موقفا حكوميا لا ينسجم مع طبيعة المرحلة السياسية الانية من حيث المد القومي و الوطني الذي تمحور على قضيتين اساسيتين ساهمتا في تحديد اتجاه الميول نحو التخلص من دائرة التاثير البريطاني ، الاولى

تمثلت بالقضية الفلسطينية ونفاذها في صميم المشاعر الوطنية في العراق بشكل عام ، في حين تمثلت الثانية بردود الافعال الحكومية ازاء ما قام به السكان من اهالي اللواء من مسايرة و تأييد للحراك الوطني ابان حركة مايس ١٩٤١.(٣١)

اما بعد ثورة ١٩٥٨، في العراق فقد اختلف الطرح الاقتصادي للجريدة من خلال اسلوب النقد الذي تمحور حول المساوئ الاقتصادية للنظام الملكي في العراق ، ومن خلال نص جاء فيه " نرى ان مشكلة الفقر التي كانت هي الداء المزمن في حياة البلاد والنتيجة الرئيسية المباشرة لتخلفها الشامل في العهد المباد لايمكن ان تعالج بمعزل عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الاخرى فمن المعلوم مثلا ان للبطالة اثرها في انتشار الفقر بما يعني من هبوط مستوى المعيشة فلا بد (اذن) من دراسة المشكلتين معا والبحث عن علاقتهما بالمشاكل الاخرى التي تخص الحركة التجارية والاقتصادية وشؤون الانتاج الصناعي والزراعي"(٣٢)

وهذا يعني بان هذا الطرح قد شخص الترابط القائم بين حالة الفقر المجتمعي ابان العهد الملكي وبين متلازمة بعض المشاكل الاقتصادية الناتجة عن التقصير الحكومي خلال الحقبة الملكية في العراق وهو بالوقت ذاته مناشده لحكومة العراق الجمهوري الجديد بالانتباه لهذه المشاكل وحلها ضمن رؤية متكاملة تنظر بذات الاهتمام لكل ما يتسبب لتلك المشكلة وحلها ، حيث ان هذا الامر يعد من الشروط الحيوية لنجاح كل خطة او تصميم يراد من خلاله حل مشكلة الفقر في العراق بشكل عام وبالتالي يتجه بالضرورة نحو رفاهية الشعب و اسعادة.

وهنا يلاحظ ان المقال لم يكتف بطرح المشاكل القائمة في العهد الملكي بل تجاوز ذلك الى دائرة طرح الحلول اللازمة بالخروج نحو مجتمع يمتلك ادنى مستويات الرفاهية والعيش الكريم ، ففي هذا الصدد تحدثت الجريدة " ان مفهوم الإصلاح... يعني رفع مستوى معيشة الشعب وزيادة الانتاج وانماء الثروة الاقتصادية وزيادة الدخل القومي(٣٣)وتنشيط حركة التصدير وتوسيع نطاق التعليم وانعاش الريف(٣٤) والأخذ بمبدأ توفير العمل لجميع المواطنين وتأمين العدالة الاجتماعية والقضاء على البطالة والفقر والمرض "(٣٥)

وقد استمرت الجريدة بمنهج الاقتراحات الاقتصادية التي رأت من خلالها ترسيخ دعائم الاستقلال الوطني وجعلت من الاصلاح الاقتصادي وجها من وجوه التحرر و الاستقلال ودعمة " من الامور البديهية الواضحة ان الهدف الرئيسي الذي ترمي اليه جمهوريتنا هو دعم اقتصادنا الوطني وتطويره بحيث يصبح في مستوى عال من القوة والمنعة والصلابة مما يدعم استقلالنا السياسي ويحقق للمواطنين حياة مرفهة ويدر على جمهوريتنا الموارد التي تساعد على تطويرها وتقدمها والى جانب ذلك فأن الخطة الموضوعة من قبل المسؤولين لقضايا الاستيراد والتصدير انما تستند الى الاقتصاد الموجه(٣٦) الذي (نتجهه) والذي يعتمد على الضبط والتنظيم والتوجيه فيما يضمن مصلحة البلاد ، كما يضمن مصالح رجال المال والاقتصاد والتجارة .. بيد ان الذي لا ريب فيه ان العنصر الاساسي في دعم الاقتصاد الوطني هو التصنيع بقطاعيه الحكومي والاهلي "(٣٧)

من خلال ما تقدم يتضح ان التوجه العام في لواء العمارة كانت لدية تصورات تفضي بانسجام تطلعاته وتاثرها بالجو السياسي العام للعراق وانه ليس بمعزل عن دائرة الطرح السياسي الذي كان يمثل جمهور العامة من الطبقة المثقفة العراقية وهو بهذا قد ساهم في اضافة بناء تراكمي سياسي للحركة الوطنية في العراق ككل ، وذلك من خلال التطلعات التي انطلقت من فضائه السياسي العام ، وبالتالي فان الحراك السياسي في اللواء كان حاضرا من خلال تياراتة الفكرية ونشاطها الملحوظ في سياق التشخيص للمساوئ التي احاطت بالنظام الملكي وتأييدها للنظام الجمهوري الجديد ومباركتها للاطر العامة التي رسمتها من اجل النهوض بالواقع السياسي والاقتصادي العام في العراق والذي شهد بدوره تدهورا واضحا خلال الحقب الزمنية السابقه – طبعا بحسب ما اوضحته الجريدة – ابتداء من حقبة الاحتلال مرورا بالعهد الملكي وما تخلله من سيطرة مباشرة من قبل البريطانيين ابان حقبة الانتداب البريطاني مرورا بالعهد الملكي الذي شهد انفراجا سياسيا مطنيا نسبيا من خلال رفع مظلة الانتداب البريطاني من العراق عام ١٩٣٢ ، الى عام ١٩٥٨ ، ولهذا نجد ان جريدة صوت الجنوب قد خضعت الى عهدين مختلفين من الانظمة السياسية جعلت مسألة تشخيص توجهاتها امرا ملحوظا ، ففي الاول ساده الكبت السياسي وفي الثاني نال فسحته السياسية والانطلاق بالتعبير الواضح والمؤيد للحكم الجديد ، وربما ان تاريخ غلق الجريدة في شباط ١٩٦٣ جاء تأكيدا على ما تقدم من قول ، وتحول مسار النظام السياسي بعد الاطاحة بحكومة عبد الكريم قاسم في العام المذكور .

الخاتمـــــة : من خلال نظرة استقرائية تضع البحث في ظل إجمالية التصور العام والنظرة الشاملة للمحصلة العامة للبحث كموضوع واحد على مستوى التقييم الموضوعي انبلجت مجموعة من التصورات ذات القيمـــة الاستنتاجية للبحث و هي كالتالي:

ان النشاط الصحفي في اي مدينة ، يعد ميزانا موثوقا به لتحديد درجة نشاط الانتلجنسيا في هذه المدينة او تلك سواء أكان هذا النشاط سياسيا أو اقتصاديا، وهو بالنتيجة . اي النشاط . يشكل محورا أساسيا في استبيان حالة الرفض والقبول للجهة الحاكمة مما يعطينا قرائن ترتقي الى مستوى الدليل تفيد بتحديد الاتجاهات الوطنية لروح المجتمع الذي انبثقت منه تلك النشاطات والتي ترجمت بهيئة المقالة او العرض الصحفي بشتى انواعه ومضامينه.تعد الصحف سيما تلك التي منحت الامتياز خلال حقبة المد القومي والوطني احد اهم القرائن الموضوعية في تحديد هوية المجتمـــع الانتمائية للقضايا المحلية و العربية وحتى الإسلامية ، فلا توجد صحيفة خلال . حقبة البحث . إلا وقد أبرزت هويتها الانتمائية وهذا يعطي دليلا واضحا على اهمية هذا النوع من المصادر التاريخية بالنسبة الى كشف الحقيقة التاريخية . وإن كان ذلك على الصعيد النسبي فأعطت صحيفة " صوت الجنوب " صورة واضحة ومتميزة في ابراز هموم الشارع لسكان أهالي لواء العمارة ليس على الصعيد المحلي بل تجاوز ذلك الى مستوى العراق وحتى الوطن العربي اذ كان لتلك الصيفة ادوار ومواقف واضحة تجاه القضايا

الوطنية و العربية وحتى الإسلامية . مرت صحيفة " صوت الجنوب" بمرحلتين مختلفتين من الحكم العراقي فهي ابتدأت نشرها في منتصف الخمسينات وحتى عام ١٩٥٨ وهي حقبة الحكم الملكي على العراق في حين تمثلت الثانية ة بحقبة الحكم الجمهوري على العراق بزعامة عبد الكريم قاسم ، وخلال تلك المرحلتين تم كشف ظاهرة الكبت السياسي في الحقبة الأولى وانطلاقها على نحو الوضوح في الحقبة الثانية اذ برزت هويتها الانتمائية خلال المرحلة الثانية . الأمر الذي نرجح من خلاله ميول تلك الصحيفة الى التوجهات الشيوعية او حتى القومية ، خاصة بعد ورود عبارات تم تناولها في متن البحث على سبيل المثال لا الحصر. " الاقتصاد الموجه " وهو نظام او برنامج اقتصادي يعبر عن الميول الاشتراكية دون غيره حيث وردت هذه العبارة في الأعداد التي تلت عام ١٩٥٨ .

كانت لجريدة " صوت الجنوب " وقفات واضحة عبرت من خلالها عن تضامن سكان أهالي اللواء مع القضايا العربية سيما الثورة الجزائرية والقضية الفلسطينية ، اذ اعتبرت الجريدة ان هموم العرب واحدة ولا يمكن الفصل بينهما مادام ان توجهات الدول الاستعمارية واحدة .

لم تكتف الجريدة من خلال أطروحاتها على تشخيص العلل سيما الاقتصادية منها بل تجاوزت ذلك بوضع الحلول والمعالجات التي تصب في خدمة التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي لمدينة العمارة وكذلك العراق أيضا.

الملاحق

ملحق رقم (١)

جريدة " صوت الجنوب " عام ١٩٥٥

صوت الجنوب

تعال معي الى المستشفى الملكي ...

ذكرى الجهود الطيبة ...

ملحق رقم (٢)

جريدة " صوت الجنوب " عام ١٩٦٢

صوت الجنوب

يوم الجيش الاغر ...

ذكرى أيام المجد والكرامة ..

اجتماع مجلس اللواء العام

فوق السادة

خواطر وملاحظات

قيمة الوجود ..

قائمة المصادر والهوامش

(١) والي عثماني حكم العراق من ١٨٦٩- ١٨٧٤ ، قام باصلاحات عمرانية و تنظيمية ادارية عدة تناولتها مجموعة من المصادر التاريخية ، ينظر ، عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا الى نهاية حكم مدحت باشا، القاهرة ، ١٩٦٨، ص ص ٣٩٥-٤٤١; لجنة العلماء والباحثين العرب برئاسة محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة ، ج٢، ب.م، ١٩٨٧، ص١٦٧٠

(٢) حول هذا الخصوص ينظر ، ديفد فرومكين ، نهاية الدولة العثمانية وتشكيل الشرق الاوسط، ترجمة وسيم عبدو، ط١، دمشق ، ٢٠١٥; جورج انطونيوس ، يقظة العرب ، بيروت، ١٩٦٦، ص١٠٨; زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية ،ط٣، بيروت، ١٩٧٩، ص ١١٢; البرت حوراني ، الفكر العربي في عصر النهضة، ط٣، بيروت ، ١٩٧٧، ص١٢٠.

(٣) للتفاصيل ينظر ، لؤي مجيد حسين، الرقابة على المطبوعات العراقية ١٨٦٩- ١٩٣٩ ، مجلة اداب المستنصرية ،العدد ٦١، ٢٠١٣.

(٤) مليح ابراهيم صالح شكر، تاريخ الصحافة العراقية في العهدين الملكي و الجمهوري ١٩٣٢- ١٩٦٧، الدار العربية للموسوعات ، بيروت، ٢٠١٠، ص٥٥; فائق بطي ، الموسوعة الصحفية العراقية ،دار المدى للثقافة والنشر ، ٢٠١٠، ص٦٣; فائق بطي، صحافة الاحزاب وتاريخ الحركة الوطنية ، بغداد، ١٩٦٨، ص٣٥. ان المصادر المذكورة تعد من بين ابرز المصادر التي تناولت موضوع علاقة السلطة بالصحافة من حيث المعارضة و الموالاة وبشكل مفصل وهي تفيد الاستزادة والتوسع في هذا المجال.

(٥) مقابلة شخصية مع المحامي عبد الجبار عبد الوهاب، بتاريخ ٤/١ / ٢٠١٦. وهو من مواليد ١٩٣٧، ومن الذين كتبوا في صحيفة صوت الجنوب مقام بحثنا.

(٦) للمزيد من التفاصيل حول موضوع الصحافة في لواء العمارة بشكل عام و مجلة الهدى بشكل خاص ينظر ، صالح محمد حاتم، مجلة الهدى صفحة من تاريخ الصحافة في العمارة، مجلة ابحاث ميسان ، المجلد الخامس، العدد التاسع، لسنة ٢٠٠٨، ص ص ١-٥٢; ماجد البلداوي، الصحافة في ميسان بين الامس واليوم ، في ، http://majidalbaldawi.com/fdaat/?p=1186643t;

مدونة الدكتور ابراهيم العلاف: الصحافة في العمارة (محافظة ميسان) في،

http://wwwallafblogspotcom.blogspot.com/2013/10/blogpost_3682.htm1?m=1t; http://mayssaniraqnew.blogspot.com/2008/07/blog-post_2722.html?m=1

(٧) جبار عبد اللة الجويبراوي ، عشائر العمارة وتاريخ ميسان "دراسة اجتماعية –اقتصادية– سياسية ، ب.م، ١٩٨٩، ص٢٩٤؛ جريدة ميسان الثقافية ، العدد ٣٢ ، ٢٣ / ١ / ٢٠١٤؛ فائق بطي، الموسوعة الصحفية العراقية ، بغداد ، ١٩٧٦، ص٢٩٠.

(٨) http://wwwallafblogspotcom.blogspot.com/2013/10/blog-post_3682.html

(٩) للمزيد حول تفاصيل ثورة ١٩٥٨ في العراق ، ينظر، محمد حسين الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ " اسبابها ومقدماتها ومسيرتها وتنظيمات الضباط الاحرار" ، بغداد، ١٩٨٣.

(١٠) صوت الجنوب (جريدة) ، العدد ١٢٨، ٢٤ ايلول، ١٩٥٥، وسأشير للعدد والتاريخ فقط خلال عملية توثيق الهوامش اللاحقة ; العدد ١٣٧، ١٠ كانون الاول ١٩٥٥ ; العدد ١٦٣، ٣٠ حزيران ١٩٥٦; العدد ١٧٠، ٢٥ اب ١٩٥٦; العدد ١٧٩، ٢٧ تشرين الاول ، ١٩٥٦.

(١١) نشأت الحركة الشيوعية في العراق عام ١٩٣٤ ، حين اجتمع ممثلوا العديد من اصحاب التوجهات الماركسية في بغداد الموافق ٣١/٣/ ١٩٣٤، و أعلنوا عن تشكيل " لجنة مكافحة الاستعمار و الاستثمار " وانتخبوا عاصم فليح امينا عاما لها ، وكان من بين ابرز اعضائها يوسف سلمان الملقب (بفهد)، زكي خيري ، نوري روفائيل، وفي ١٩٣٥ غيرت اللجنة اسمها الى " الحزب الشيوعي العراقي" واصدر جريدة سرية ناطقة بأسمة سميت " كفاح الشعب " صدر العدد الاول منها في تموز ١٩٣٥، وسرعان ما انكشفت تحركات الحزب الامر الذي جعل الحكومة ان تتخذ اجرائات قاسية بحق اتباعه ،حيث القت القبض على امينه العام عاصم فليح و اودعته السجن و اغلقت صحيفة الحزب ، مما ادى ذلك الى تشتت الحركة الشيوعية في العراق ومغادرة بعض من اعضائه العراق الى دول مختلفة خوفا من اجراءات الحكومة انذاك، غير ان الحزب استمر بنشاطه السري في العراق واخذ يساند كل حراك سياسي من شأنه تقويض الحكم الملكي في العراق ومن هذه المتغيرات ثورة مايس ١٩٤١، وثورة ١٩٥٨ في العراق ، للتفاصيل ينظر ، عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج٢، بيروت ، ١٩٧٩، ص ص ٤٠١– ٤٠٦; وللمزيد اكثر ينظر ، حنا بطاطو، العراق ، الكتاب الثاني الحزب الشيوعي، ترجمة عفيف الرزاز ، ط١، بيروت ، ١٩٩٢.

(١٢) العدد ١٠٤، ١٤ اذار ، ١٩٥٥; العدد ١١٠، ٢ مايس ١٩٥٥; العدد ١٢٨، ٢٤ ايلول ١٩٥٥.

(١٣) العدد ٢٩٥، ٢٢ اب ١٩٥٩.

(١٤) العدد ٣٨٧، ٦ كانون الثاني ، ١٩٦٢.

(١٥) للتفاصيل عن هذا الموضوع ينظر ، محمد حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ص ٢٩٥–٣٥٢.

(١٦) هناك مصادر عدة تحدثت بشيء من التفصيل حول حقبة الانتداب البريطاني في العراق، ينظر منها لا الحصر ، البرت.م. منتشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني ، ترجمة هاشم صالح التكريتي، بغداد، ١٩٨٧; كاظم نعمة ، الملك فيصل الاول والانكليز والاستقلال، ط٢، بيروت ، ١٩٨٨.

(١٧) جواد الظاهر، تاريخ العراق السياسي الحديث " منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ وجذوره التاريخية ، بغداد، ٢٠١٣، ص ص ٣٠٣ -٣٠٤.

(18) FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES 1955–1957,VOL XII, NEAR EAST REGION; IRAN; IRAQ, Memoradum From the Embassy in Iraq to the Department of State, Baghdad, November 15, 1956, No 142.

(١٩) صوت الجنوب ، المصدر السابق.

(٢٠) ينظر ، محمد حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ص ٣١-٣٥.

(٢١) العدد ٣٨٩، ٢٧ كانون الثاني ١٩٦٢.

(٢٢) العدد ٣٩٥، ٣١ اذار ١٩٦٢.

(٢٣) المصدر نفسة .

(٢٤) احمد بن بلا ، سياسي جزائري ولد في منطقة مرنية بالقرب من وهران عام ١٩١٩، تعلم في تلمسان ، التحق بالخدمة العسكرية الفرنسية واسهم في معارك الجبهات الفرنسية والايطالية أثناء الحرب العالمية الثانية ، انتخب عضوا بمجلس بلدية مرنية عام ١٩٤٦ ونائبا عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، اشترك بالمنظمة السرية لحزب الشعب وعين قائدا لولاية وهران عام ١٩٤٨، قبض عليه فيما بعد وحكم عليه بالسجن ٧ سنوات عام ١٩٥٢، استطاع الفرار الى القاهرة وانضم الى منظمة اتحاد العمل ، اشترك مع الزعماء الجزائريين الذين أعلنوا الثورة المسلحة لتحرير الجزائر عام ١٩٥٤، اختطفه الفرنسيون في أثناء سفره جوا عام ١٩٥٦، واعتقلوه ستة اعوام ، أفرج عنه بعد توقيع اتفاقية أيفيان ١٩٦٢، تولى رئاسة الجمهورية الجزائرية بعد استقلالها لحين عام ١٩٦٥، عندما خلفه هواري بومدين في العام ذاته . ينظر عبد الوهاب ألكيالي ، موسوعة السياسة ، ج١، بيروت ، ١٩٧٩، ص ص ٨٩-٩٠.

(٢٥) صوت الجنوب ، العدد ٤٢٠، ٣ تشرين الثاني ، ١٩٦٢.

(٢٦) حول المجريات التي يستدل من خلالها على مواقف أهالي لواء العمارة الرافض لسياسات النظام الملكي العراقي إبان ثورة مايس ١٩٤١ في العراق و بمساندة القوات البريطانية التي تدخلت وبقوة السلاح من اجل اجهاظ الثورة حتى ان هذا التدخل أطلق علية تاريخيا بالاحتلال الثاني للعراق ينظر ، محمد زاير ، حياتي في العراق " ذكريات اول طبيب عراقي سكن السويد" ، القاهره، ٢٠٠٩، ص ص ١٤٢-١٤٣؛ وهنا لابد من التنويه لبعض المعلومات التاريخية لصاحب هذه المذكرات لتعطي تصورا حول اهمية

المعلومات التي اعتمد عليها البحث . (محمد زاير رشيد ١٩٣١-) من مواليد محافظة ميسان ، اكمل دراسته الثانوية عام ١٩٤٩م ، تخرج من كلية الطب عام ١٩٥٧م ، عمل بمهنته كطبيب في بعض من مستشفيات العراق وتحديدا في الحلة ومن ثم بغداد على التوالي ،في ٢٢/اب/١٩٥٩ سافر الى السويد ليستقر فيها ، فحصل على الشهادة الطبية السويدية عام ١٩٦٤، ثم حصل على درجة التخصص في جراحة العظام عام ١٩٦٧، وفي عام ١٩٧٣ حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة لندن ، له عدد من المؤلفات ذات الصلة بحياته و مذكراته في العراق و السويد ، ينظر جبار عبد الله الجويبراوي ، الميسانيون ، ط١، بغداد ، ٢٠١٣، ص ص ١٤٦-١٤٧.

(٢٧) العدد ١٢٤، ١٤ كانون الثاني ، ١٩٥٦؛ العدد ٣٩٥، ٣١ اذار ١٩٦٢.

(٢٨) العدد ١٠٢، ٢٨ شباط ١٩٥٥.

(٢٩) العدد ١٢٨، ٢٤ ايلول ١٩٥٥.

(٣٠) العدد ٣٨٧، ٦ كانون الثاني ١٩٦٢.

(٣١) مقابلة شخصية مع المحامي عبد الجبار عبد الوهاب بتاريخ ٢/٤/٢٠١٦ .

(٣٢) العدد ٣٨٨، ٢٠ كانون الثاني ، ١٩٦٢.

(٣٣) يعرّف الدّخل القومي بأنه عبارة عن مجموع الدّخول النقدية المكتسبة من قبل أصحاب عناصر الإنتاج وذلك مقابل الخدمات التي يبيعونها، أو مساهمتهم في العملية الإنتاجية، ونقصد بالدخول المكتسبة القيمة النقدية للدخول التي يستلمها الأفراد، أما عناصر العمليّة الإنتاجية وتتمثل برأس المال وعائدها الفائدة، والأرض وعائدها الريع، والعمل وعائدها الأجور، والمنظم وعائدها الربح. مع الأخذ بعين الإعتبار أنّ الدّخل القومي يساوي الناتج القومي. أهمية حساب الدّخل القومي لحساب الدّخل القومي إهتمام كبير لجميع الدول وذلك لعدّة أمور : حساب الدّخل القوي يعد مؤشرا إقتصادياً يعكس طبيعة النشاط الإقتصادي في أي دولة أو مجتمع. يستخدم كوسيلة أو أسلوب لتقييم كفاءة الآداء الإقتصادي. يساعد حساب الدخل القومي الدّولة في وضع سياساتها الإقتصادية ، ويساعد في صياغة النماذج الإقتصادية، ومعالجة بعض المشاكل التي يعاني منها الإقتصاد القومي. يجعل التنبؤ بالمشاكل الإقتصادية أمراً سهلاً، مثل ظاهرة التضخم والبطالة والعديد من المشاكل الإقتصادية الأخرى. الطّرق المتبعة في حساب الدخل القومي من الطرق المنبعة في حساب الدّخل القومي طريقة الناتج، طريقة الإنفاق وطريقة الدّخول المكتسبة أو طريقة الدّخل. طريقة الناتج: بهذه الطريقة يتم إحتساب وقياس قيمة جميع السلع والخدمات النهائية خلال العام. ولها اسلوبين، الأسلوب الأوّل أسلوب السلع النهائية ، والذي يتعامل مع السّلع والخدمات النهائية فقط. والأسلوب الثاني أسلوب القيمة المضافة،

والذي من خلاله يتم طرح مستلزمات الانتاج من قيمة الإنتاج. طريقة الإنفاق: هناك أربع قطاعات في هذه الطريقة تنفق على شراء السلع والخدمات وهي الإستهلاك الخاص (العائلي) و الاستهلاك العام (الحكومي) والاستثمار الخاص والقطاع الخارجي. وبحسب هذه الطريقة يتم جمع المبالغ المتعلقة بالإنفاق على هذه القطاعات الأربعة جميعها. طريقة الدخل: وتعني هذه الطريقة دخول عناصر الإنتاج الأربعة المتمثلة بالأرض والقوى العاملة ورأس المال والتنظيم وعوائد هذه العناصر ،و يتم حساب هذه الطريقة بجمع كافة المبالغ المتعلقة بهذه القطاعات الأربعة. للمزيد من التفاصيل ينظر ،

فليح حسن خلف، حسابات الدخل القومي ، دار العلم و الثقافة ، ٢٠٠٠.

(٣٤) يعد لواء العمارة من اكثر مناطق العراق تمثيلا للبيئة الريفية وهو بذلك يحتل مراتب متقدمة لانتاج الثروة الزراعية و الحيوانية .

(٣٥) العدد ٣٩٠، ٣ شباط ١٩٦٢.

(٣٦) الاقتصاد الموجه هو نظام اقتصادي تكون فيه الموارد الاقتصادية،بما فيها الارض ورأس المال فضلا عن القوى العاملة تحت سيطرة واشراف الدولة ، وهذا يعني ان جميع انشطة الدولة الاقتصادية تكون تحت رقابة الدولة المباشرة من اجل تحقيق قدر كبير من الانضباط والتوجيه بالاضافة الى وضع سياقات ادارية دقيقة لتحقيق الهدف المراد انجازه، كما ياتي في اطار مفهوم الاقتصاد الموجه ايضا هو امكانية الدوله في تنظيم بعض المسائل الاقتصادية المهمة في البلاد مثلا لا الحصر السيطرة على ادارة الاستثمار وتوزيع المواد الاولية وضبط اسعارها بما يخدم مصلحة الدولة و المجتمع ،كما انه يجمع بين الملكية العامة لوسائل الإنتاج ومركزية تخطيط الدولة ،ومن خلاله يتم اتخاذ القرارات بشأن كمية السلع والخدمات التي يتم إنتاجها من قبل وكالة التخطيط، وكان هذا النوع من الأنظمة المرتبطة بتوجهات الحزب الواحد سياسيا، وهذا يعني بالنتيجة ارتباطه موضوعيا بنمط الدول الاشتراكية سيما خلال القرن العشرين ، ويعرف الاقتصاد الموجه كذلك على أنه نظام اقتصادي يمتاز بالملكية الاشتراكية لوسائل المنظومة الاقتصادية للبلد ، للمزيد ينظر،عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج١، مصدر سابق ، ص ص ٢٤١-٢٤٢.

(٣٧) العدد ٣٩٤، ١٧ اذار ١٩٦٢.